الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٣
المعقودة يوم الجمعة
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس : السيد كرنكل (النمسا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) منع الجريمة والعدالة الاجتماعية (تابع)
تقديم مشروع القرار A/C.3/47/L.19

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.23
24 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

92-57364 ٢١٧٨ذ(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩٤ من جدول الاعمال : النهوض بالمرأة (تابع) (A/47/38 ، A/47/82-S/23512 ، A/47/88-S/23563 ، A/47/340 ، A/47/368 ، A/47/377 ، A/47/391 ، A/47/508 ، A/47/564)

١ - السيد ولد محمد لامين (موريتانيا) : ذكر بأن الامم المتحدة قد اعترفت منذ انشائها باهمية دور المرأة وأكدت في ميثاقها المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء . كما أن جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي اعتمدت في إطار المنظمة تؤكد فضلا عن ذلك على المساواة بين الجنسين . لقد أدت الانشطة العديدة التي اضطلعت بها الامم المتحدة والجهود التي لا هوادة فيها التي تبذلها أجهزة الامم المتحدة المعنية بحالة المرأة ، الى وجود وعي كبير حاليا في العالم بهذه المسألة . إن الجميع يعترفون اليوم بالضرورة الملحة لضمان مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة . والمناقشة التي نحن بصددها تتعلق فقط بأفضل وسائل الإسراع بتنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي تم وضعها لصالح المرأة .

٢ - إن العقبة الكبرى في سبيل تحرير المرأة هي من غير شك افتقارها الى التعليم والتدريب . والمجتمع بأسره لا يمكن إلا أن يستفيد من تعليم المرأة نظرا لان كل امرأة تتعلم سوف تعلم أسرة باكملها . وهذا من شأنه أن يؤدي الى اكتساب طاقات جديدة يتم الإفراج عنها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - إن حالة المرأة في البلدان النامية قد تدهورت الى حد بعيد خلال السنوات الاخيرة من جراء الانكماش الاقتصادي وعبء الدين المتزايد وتخفيض النفقات الاجتماعية نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي التي يجري تنفيذها . وفي بلدان مثل موريتانيا حيث تمتعت المرأة دائما بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل كثيرا ما تجد المرأة نفسها من جراء التقلبات الاجتماعية مسؤولة وحدها عن الاسرة في وقت تندر فيه الوسائل اللازمة للمعيشة . إن المجتمع الدولي يتعين عليه الاهتمام بجدية بمصير مئات الملايين من النساء اللاتي يعانين من هذا الوضع والعمل على ألا ينجرفن الى اليأس .

٤ - وتفيد الاحصاءات المتاحة أن المرأة تمثل ثلث السكان النشطين ولكن هذه النسبة المئوية غير دقيقة لأن القطاع غير الرسمي كثيرا ما لا يؤخذ في الاعتبار في البيانات الرسمية . وإن كان انتاج المرأة لأكثر من نصف السلع الغذائية كما تدل على

(السيد ولد محمد لامين ، موريتانيا)

ذلك وثائق منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة يعد دليلا على أنها مازالت لـــب العملية الإنمائية . إن الاستثمار لصالح المرأة لا يعني فقط تصحيح وجه من أوجـــه الاجحاف وإنما يعني أيضا العمل بطريقة لابد أن تفيد الاقتصاد في مجموعه .

٥ - إن الحكومة في موريتانيا على يقين بأن أي جهد من جهود التنمية لا يمكـــن أن ينجح دون المشاركة التامة والكاملة للمرأة . وقد تم إنشاء إدارة وزارية معنيـــة بمركز المرأة تديرها امرأة وهذه الإدارة تكفل تنفيذ السياسة الحكومية لصالح تحريـــر المرأة ، كما تم إنشاء لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات تعنى بمتابعة أنشطة النهـوض بالمرأة . إن الاهداف التي تعنى الحكومة ببلوغها في هذا الصدد هي التالية : النهـوض بتعليم المرأة وتدريبها ؛ تشجيع المرأة على المشاركة في الانشطة الاجتماعيـــة والاقتصادية ؛ ضمان الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة ؛ إنشاء هياكل إطاريـــة للمرأة على جميع المستويات ؛ تحسين ظروف معيشة المرأة وبخاصة في المناطق الريفية .

٦ - إن المرأة الموريتانية تشارك اليوم في جميع قطاعات النشاط في البلد . وقـــد شهدت التعاونيات النسائية نشاطا ضخما كما تشارك المرأة بأعداد كبيرة في مجـــال التعليم . وتجري حاليا دراسة قانون لتنظيم الحياة الاسرية على أسس دائمة .

٧ - بيد أنه يتعين على المستوى العالمي العمل لإزالة العقبات التي ما زالـــت تعترض مئات الملايين من النساء في العالم . وهذا التحدي هو الذي سوف يتعين علـــى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة مواجهته عام ١٩٩٥ .

٨ - السيدة فروغن سلايغ (النرويج) : تكلمت باسم ايسلندا والدانمرك والسويـــد وفنلندا وبلدها فقالت إن البلدان الشمالية ترى أن المؤتمر العالمي الرابع المعنـــي بالمرأة يعد فرصة بالنسبة لجميع الدول الاعضاء لتاكيد ارادتها السياسية حتى تحتـــل من جديد مسالة النهوض بالمرأة مكان الصدارة في العالم . إن البلدان الشمالية تعلـق أهمية كبرى على المشاركة التامة للمنظمات غير الحكومية في العملية التحضيريـــة للمؤتمر وتشيد في هذا الصدد بالعرض المقدم من البلد المضيف لجميع المنظمات غيـــر الحكومية وجميع الاشخاص الذين يريدون الاشتراك في محفل المنظمات غير الحكومية الـــذي سيعقد في بيجين قبل انعقاد المؤتمر وفي أثنائه . إن المنظمات غير الحكومية فـــي البلدان الشمالية تعلق آمالا كبيرة على مؤتمر عام ١٩٩٥ وتستعد له من الآن . وفي عـام ١٩٩٤ سيعقد في فنلندا محفل شمالي تشترك فيه النساء من بلدان البلطيق .

(السيدة فروغن سلايغ ، النرويج)

٩ - إن الإعداد للمؤتمر يتسم بنفس الاهمية التي يتسم بها المؤتمر ذاته . وترجو البلدان الشمالية أن يعين الامين العام امرأة أمينة عامة لهذا المؤتمر ، امرأة تتمتع بشهرة دولية في مجال النهوض بالمرأة وخبرة في مجال المنظمات التابعة للأمم المتحدة كما أوصت بذلك لجنة مركز المرأة في القرار ٨/٣٦ .

١٠ - وقالت إن البلدان الشمالية تعتقد الى حد بعيد في أهمية التعاون الدولي لضمان حصول المرأة على حقوقها كاملة في العالم أجمع . إن الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد . لقد صدقت ١١٩ دولة حتى الآن على هذه الاتفاقية أو انضمت اليها . والعدد الكبير للتحفظات التي تصاحب عمليات التصديق يضر بأسس الاتفاقية ذاتها . إن البلدان الشمالية تحث الدول التي أعربت عن مثل هذه التحفظات على النظر في سحبها .

١١ - وإزاء تزايد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية فإن البلدان الشمالية ترى تمديد فترة انعقاد دورة لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حتى يتسنى لهذه اللجنة تعويض التأخير في عملية النظر في تقارير الدول الأطراف . كما تؤيد البلدان الشمالية التدابير التي اتخذتها لجنة مركز المرأة لتعزيز أنشطتها وتواصل هذه الدول المساهمة في تحسين الآليات القائمة .

١٢ - ويتعين خلال المؤتمر العالمي القادم لحقوق الانسان العمل على ألا ينظر الى حقوق المرأة على أنها فئة منفصلة عن حقوق الانسان بوجه عام . إن البلدان الشمالية ترى في الواقع أن حقوق الانسان تتعلق بالنساء والرجال على حد السواء وذلك في جميع المجالات .

١٣ - وقالت إن النساء يجب أن يشاركن في اتخاذ القرارات على جميع المستويات والأمم المتحدة يتعين عليها الاضطلاع بدور أساسي فيما يتعلق بإعطاء المرأة الوسائل اللازمة لذلك . كما أن من الملح أكثر من أي وقت مضى أن تمارس المرأة نفوذا في القرارات المتعلقة بمستقبل الإنسانية التي سوف تتخذ على المستوى الدولي . وهذا هو السبب في أن مسألة التمييز بين الجنسين يجب أن تُنظر في مختلف أجهزة الأمم المتحدة ويتعين بخاصة أن يوليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي اهتماما خاصا في العام المقبل .

(السيدة فروغن سلايغ ، النرويج)

١٤ - وفضلا عن ذلك فإن استحداث تدابير فعالة لمكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ، يعد ضرورة مطلقة لأن العنف يشكل عقبة إزاء تمتع المرأة بحقوقها الأساسية .

١٥ - وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم بأسره أزمة اقتصادية فإن التكيف الهيكلي الذي تفرضه هذه الأزمة على البلدان لا يمكن أن يتم الاضطلاع به على الوجه اللازم ، كما أشارت الى ذلك تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، دون مشاركة المرأة . والبلدان الشمالية تحرص في هذا الصدد على تأكيد أهمية تعليم الفتيات والنساء التي اعترف بها البنك الدولي بوضوح . فعندما يتم تعليم المرأة يتم الحد من عدد المواليد والحد من وفيات الأطفال والأمهات كما يتم الإسهام في القضاء على انتشار مرض الإيدز . إن البلدان الشمالية تؤيد بحزم وجهات نظر البنك الدولي بشأن هذه المسألة .

١٦ - وفضلا عن ذلك فإن نموا اقتصاديا مستداما وتحسين نوعية المعيشة وبخاصة في البلدان النامية يعدان هدفين لا يمكن بلوغهما دون مشاركة المرأة على جميع المستويات . إن برنامج عمل القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية يتضمن فصلا كاملا كُرِّس لمشاركة المرأة في النهوض بالتنمية المستدامة . وترى البلدان الشمالية أن الجمعية العامة يجب أن تنظر في الوسائل الكفيلة بزيادة مشاركة المرأة في عمليات المتابعة التي يضطلع بها الأونكتاد .

١٧ - وأردفت قائلة إن السلم هو أحد الموضوعات التي سيعنى بها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد عام ١٩٩٥ . وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة فإن الدول الأعضاء يتعين عليها دراسة زيادة العدد الضئيل حاليا الى أبعد الحدود للنساء المشتركات في هذه العمليات .

١٨ - وقالت إن البلدان الشمالية تلاحظ بقلق أن الجهود التي تبذل لبلوغ الأهداف التي حددتها الجمعية العامة فيما يتعلق بعدد النساء في الأمانة العامة للأمم المتحدة تسير ببطء شديد . وهي تعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة وبخاصة على ضرورة زيادة عدد النساء في الفئات العليا في الأمانة العامة وترجو أن تكون الأمانة العامة بصدد اتخاذ إجراء حاليا في هذا الاتجاه .

(السيدة فروغن سلايغ ، النرويج)

١٩ - وعلى الرغم من أن البلدان الشمالية لديها أكبر نسبة مئوية من النساء في الوظائف الحكومية العليا فإنها ترى مع ذلك ضرورة مضاعفة الجهد لزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وبخاصة في القطاع الاقتصادي حيث لا يزال عدد النساء محدودا .

٢٠ - السيد رحمن (باكستان) : ذكّر بأن ميثاق الامم المتحدة الذي يؤكد المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء قد اعتمد في فترة كانت ٣١ بلدا فقط تعترف فيها للمرأة بالحق في الانتخاب . ومنذ ذلك الحين اضطلع المجتمع الدولي بالعديد من الانشطة التي أسهمت كلها في إزالة العقبات القائمة في سبيل تحسين مركز المرأة على جميع المستويات وتركيز الاهتمام على ظروف معيشة المرأة وعلى مشاركتها في عملية التنمية . ويقر الجميع الآن بعدم إمكانية ترك المرأة على هامش التنمية والنشاط السياسي في العالم . وذكّر السيد رحمن بأن هذا التحرك لصالح المرأة ليس جديدا وبأن هناك أمثلة على ذلك في التاريخ اليوناني القديم حيث أوصى أفلاطون في "جمهوريته" بإلغاء الادوار الاجتماعية القائمة على أساس التمييز بين الجنسين . وفي العصر الحديث دافع الفيلسوف الانجليزي جون ستيوارت ميل والنرويجي ابسن عن تحرير المرأة .

٢١ - إن الفقر والامية يؤثران أساسا في العالم المعاصر على المرأة وبخاصة في البلدان النامية علما بأنها تسهم بنسبة ٥٠ الى ٨٠ في المائة في الانتاج الغذائي وتدير حوالي ٧٠ في المائة من المشاريع الصغيرة . والواقع في كثير من الحالات أن عمل المرأة ما زال غير منظور لانه لا يرد في المحاسبات الوطنية . إن نقص البيانات يفسر من غير شك عجز السياسات .

٢٢ - وقال إن من الضروري إيجاد بيئة اجتماعية - اقتصادية تسمح للمرأة بمزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الطابع الاقتصادي . ومن هنا ضرورة ضمان المساواة بين النساء والرجال في مجال العمالة ، وإيجاد خدمات تتحمل عن المرأة جزءا كبيرا من مسؤولياتها إزاء الاطفال ووضع برامج تدريب مخصصة أساسا للنساء اللائي يعشن في فقر مدقع ، وبخاصة إدراج عمل المرأة بأجر أو بدون أجر في المحاسبات الوطنية .

(السيد رحمن ، باكستان)

٢٣ - وقال إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية محدودة الى حد بعيد في جميع أنحاء العالم . وتفيد الاحصائيات أن نسبة النساء في البرلمانات الوطنية لا تتجاوز ١٠ في المائة . وأن نسبتهن كوزيرات لا تتجاوز ٣,٥ في المائة . وعديدة هي البلدان ، فضلا عن ذلك ، التي لا تضطلع فيها المرأة بأية وظيفة وزارية . لقد طلبت الجمعية العامة عام ١٩٨٨ من الدول الاعضاء زيادة تواجد المرأة في محافل اتخاذ القرارات ووضع أهداف محددة في هذا الصدد . وفي عام ١٩٩٠ طالبت لجنة مركز المرأة بإصرار بمشاركة المرأة في الحياة السياسية على أعلى المستويات . والوفد الباكستاني ينتظر باهتمام بالغ الدورة السابعة والثلاثين للجنة مركز المرأة التي سوف تنظر بخاصة في مشروع العمل الاساسي الاول الذي اقترحه الامين العام من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في الصين عام ١٩٩٥ .

٢٤ - إن الاستثمار لصالح النساء لن يحل جميع المشاكل المطروحة في مجال التنمية وإن كان سوف يسهم في حلها . إن تعليم المرأة يعني بخاصة تعليم الامهات ومن ثم الاستثمار لصالح مستقبل البشرية . وفضلا عن ذلك فإن برنامج عمل العقد ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يعترف في مبدئه العشرين بأن على المرأة الاضطلاع بدور حيوي في مجالي البيئة والتنمية . وهذا صحيح بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية حيث المرأة هي أول المتضررين من تدهور البيئة .

٢٥ - وفي باكستان ترى الحكومة أن من الضروري إدماج المرأة في العملية العامة للتنمية الوطنية . وقد تم إنشاء وزارة لهذا الغرض تضطلع ببرامج لصالح المرأة في العديد من القطاعات . كما أنشأت الحكومة مصرفا تديره النساء فقط ، مهمته إيجاد وظائف لهن . وفي الخدمة العامة خصصت ٥ في المائة من الوظائف للنساء اللائي بوسعهن أيضا ترشيح انفسهن للوظائف الاخرى .

٢٦ - لقد تم إنشاء اللجنة الباكستانية لمركز المرأة عام ١٩٨٤ لتحديد حقوق المرأة ومسؤولياتها في المجتمع الاسلامي والإعراب عن توصيات لتلبية احتياجات المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمالة وتحديد الخدمات التي يمكن للمرأة أن تضطلع بها في المجتمع واقتراح تدابير لإدماج النساء اللائي ينتمين للاقليات ، في الحياة الوطنية .

(السيد رحمن ، باكستان)

٢٧ - وأضاف قائلا إن الحكومة الباكستانية تتفهم تماما الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية للنهوض بالمرأة وتقدم دعما ماليا لهذه المنظمات وتشيد بأنشطتها .

٢٨ - السيد غوش (اثيوبيا) : قال إنه لم يتم بعد إحراز تقدم حاسم فيما يتعلق بتغيير دور المرأة . لقد أحرزت بعض أوجه النجاح في العمليات الانتخابية كما تمت تسمية نساء في بعض مناصب مسؤولية ولكن ذلك لا يكفي لتغيير الوضع القائم وهو سيطرة الرجال في المجتمع .

٢٩ - وأشار الى الظروف التي تعيش فيها الاثيوبيات اللائي يمثلن ٥٠ في المائة من سكان البلد وسرد المسؤوليات التي يضطلعن بها والتي ترغمهن على العمل في المتوسط ١٦ ساعة يوميا . وقال إن وصول المرأة الى التعليم والرعاية الصحية بل والوظائف محدود للغاية . إن المرأة مسؤولة عن بقاء الطفل ورفاهته ورفاه الأسرة وهي تتأثر بخاصة بتدهور البيئة ونقص المواد الغذائية والافتقار للنظافة الصحية والطابع المحدود لوسائل تنظيم الأسرة . وإزاء هذه الظروف فإنه يُفهم أن من الصعب عليهن بشكل خاص المشاركة في أية أنشطة إنمائية اجتماعية أو متابعة أقل قدر من التعليم وهذا ما يحول دون وصولهن الى الوظائف الفنية في القطاعين العام والخاص .

٣٠ - لقد بدأ منذ فترة وجيزة استحداث آليات ادارية لتلبية احتياجات المرأة . فقد تم في وزارة الزراعة إنشاء دائرة لمراقبة إنجاز برامج لصالح المرأة الريفية . ويتعين على هذه الادارة تنمية الانشطة المدرة للدخل وتقديم تكنولوجيات للمرأة تسمح بتخفيف أعبائها المنزلية والزراعية . وفضلا عن ذلك فإن المعهد الاثيوبي للتغذية قد بدأ في تنفيذ برنامج تعليمي للمرأة في مجالي ارضاع وتغذية الأطفال .

٣١ - إن مركز البحوث والتدريب والإعلام من أجل مشاركة المرأة في عملية التنمية ، الذي أنشأ مؤخرا بإشراف من جامعة اديس ابابا يجري بحوثا على المسائل المتعلقة بالنساء ويجمع بيانات عن مشاركتهن في التنمية ، وينشر الآراء والمعلومات ويعاون السلطات العامة في وضع سياسات تتعلق بالمرأة .

(السيد غوش ، اثيوبيا)

٣٣ - وتضطلع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أيضا ببرامج لصالح المرأة وإن كان الافتقار للاستراتيجيات وللأولويات المحددة تحديدا سليما قد أضر الى حد بعيد بعملية التنسيق وأدى الى الازدواجية في العمل .

٣٣ - لقد بدأ الاضطلاع بخطة عمل وطنية لصالح المرأة والطفل للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ . وتهدف هذه الخطة الى كفالة الخدمات الاجتماعية الاساسية والرعاية الصحية الاولية والوصول الى التعليم والحصول على المياه والمرافق الصحية ، أي توفير جميع الظروف التي من شأنها أن تسمح بتحسين حالة المرأة . وفضلا عن ذلك فإن الحكومة الاثيوبية تعمل على إعطاء المرأة الوسائل اللازمة لاضطلاعها بدورها في الحياة الوطنية . ومن ثم فإن الادارات الحكومية والخدمات الدبلوماسية تضم بينها عددا لا يستهان به من النساء . والحكومة الاثيوبية على استعداد للمشاركة مشاركة تامة ونشطة في المؤتمر العالمي المكرس للمرأة الذي سيعقد في بيجين عام ١٩٩٥ وكذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المقرر عقده عام ١٩٩٣ ؛ واللذان يتعين فيهما أن تحتل المشاكل المتعلقة بالمرأة مكان الصدارة .

٣٤ - الانسة بورلاكو (رومانيا) : قالت إن بلدها قد تبنى الموضوعات ذات الاولوية التي تعني بها لجنة مركز المرأة . لقد صدقت رومانيا عام ١٩٨٢ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسحبت عام ١٩٩٠ التحفظ الذي سبق أن أعربت عنه بشأن الفقرة ١ من المادة ٢٩ من هذه الاتفاقية المتعلقة بتسوية أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية .

٣٥ - إن النظام القانوني الروماني يعطي المرأة وسائل المشاركة في جميع المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت حديثا . والدستور الروماني الجديد الذي بدأ نفاذه في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ يضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين وكذلك ممارسة حقوقهم الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز . وفضلا عن ذلك فإن قانون الاسرة وقانون العمل وغيرها من الصكوك القانونية المعدلة بعد كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تتضمن أحكام تنص صراحة على حماية حقوق المرأة .

٣٦ - وقالت إن العديد من المشاكل ما زالت تعترض الممارسة بطبيعة الحال . ولكن النساء يتمتعن بالاغلبية - بل وحصلن على مستوى تأهيل مرتفع - في مجالات الصحة (٧٥

(الآنسة بورلاكو ، رومانيا)

في المائة) والتعليم (٦٩ في المائة) والعدالة (٤٦ في المائة) والانشطة الاقتصادية بما في ذلك المشاريع الجديدة التي تملكها المرأة أو تديرها (٦٥ في المائة) . وإن كان يتعين أن تشارك المرأة بصورة أكبر في اتخاذ القرارات ، ويرجى أن تمثل بصورة أفضل في داخل الحكومة الجديدة التي ستشكل قريبا .

٣٧ - وقالت إن إحدى العقبات التي تعترض القضاء على التمييز الفعلي ضد المرأة ترجع الى أن غالبية النساء والرجال تجهل الحقوق الشرعية للمرأة أو لا تفهم تماما النظم القانونية والادارية التي يجب في إطارها ممارسة هذه الحقوق . إن هناك العديد من النظمات غير الحكومية الرومانية التي تعمل على شرح هذه النظم . ولذلك فإنه لا يسعنا سوى الموافقة على الرأي القائل بضرورة القضاء أولا على الفقر لإيجاد الظروف المواتية للحرية والديمقراطية والمساواة الفعلية .

٣٨ - وقالت إنه لا يجب من هذا المنطلق تجاهل أن الاقتصاد السوقي الذي قد يفتح آفاقا جديدة قد يؤدي أيضا الى استمرار أوجه عدم المساواة أو تفاقمها أو الى ايجاد أوجه جديدة منها . إن رومانيا التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه البطالة التي تعاني منها المرأة بوجه خاص ، ومن هنا أهمية السياسات الاجتماعية التي تكفل مشاركة المرأة في جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٣٩ - إن رومانيا ترحب ببرنامج عمل القرن ٢١ الذي يأخذ في الاعتبار دور المرأة في مجال ادارة البيئة والمساهمة التي بوسعها أن تقدمها للتخلص من التهديد الذي يواجه الارض بأسرها من جراء تدهور البيئة .

٤٠ - وفضلا عن ذلك فان من الواضح أن المرأة لا يمكنها الآن وفي اطار الهياكل والآليات القائمة أن تسمع صوتها بالفعل بشأن المسائل ذات البعد العالمي ، وفي هذا الصدد فان أهمية مشاركة المرأة في مجالات مثل عملية السلم والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ونزع السلاح والتعاون الدولي غير معترف بها حاليا بشكل كاف .

٤١ - إن وفد رومانيا يعرب عن أمله في أن يؤدي المؤتمر العالمي القادم الذي سيكرس للمرأة والذي سيعقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، ويعنى بالكفاح من أجل المساواة والتنمية والسلم الى اتاحة الفرصة للأمم المتحدة لتنشيط العمل الوطني والاقليمي والدولي لصالح النهوض بالمرأة .

٤٢ - السيد أوبراين (نيوزيلندا) : تكلم باسم حكومات استراليا وكندا ونيوزيلندا فقال فيما يتعلق بتحسين حالة المرأة في الأمانة العامة إن الميثاق قد حدد هذا الهدف بوضوح ، حيث جاء فيه "لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء في الاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية" . إن هذا الأمر يتعلق بمصداقية المنظمة ذاتها .

٤٣ - ولكن النساء مازلن ممثلات تمثيلا أقل بدرجة كبيرة من الرجال في الأمانة العامة . إن الحكومات الثلاث التي يتكلم باسمها السيد أوبراين تطالب منذ فترة طويلة بأن تضع المنظمة حدا لهذه الحالة المؤسفة وتبدأ في داخلها بإعمال مبدأ تكافؤ الفرص الذي تنادي بسيادته في بقية أنحاء العالم .

٤٤ - وفيما يتعلق بالأهداف الواجب بلوغها للوصول بالنسبة المئوية الشاملة للوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي التي تشغلها المرأة الى ٣٥ في المائة من الآن وحتى عام ١٩٩٥ والنسبة المئوية للوظائف من فئة مد - ١ والفئات العليا التي تشغلها النساء الى ٣٥ في المائة من المجموع ، يجب علينا الاعتراف بأنه إذا كان عدد النساء اللائي يشغلن وظائف في الفئات الفنية الدنيا قد ارتفع فان أوجه التقدم المحرزة بطيئة للغاية بحيث لن يتسنى تحقيق النسبة الشاملة المستهدفة وهي ٣٥ في المائة من الآن وحتى عام ١٩٩٥ . وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩١ الى حزيران/يونيه ١٩٩٢ لم ترتفع النسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي في الأمانة العامة إلا بنسبة ١,٤ في المائة فقط فأصبحت ٣٠,٦ في المائة بعد أن كانت ٢٩,٢ في المائة . إن بلوغ هدف ٣٥ في المائة من الآن وحتى عام ١٩٩٥ يقتضي من المنظمة مضاعفة معدل الزيادة السنوية لعدد النساء اللائي يشغلن وظائف في هذه الفئة . وفضلا عن ذلك فإن النساء غير ممثلات تقريبا في الفئات العليا . لقد زاد عدد النساء اللائي يشغلن وظائف من فئة مد - ١ وإن كانت هذه الزيادة قد تمت بنسبة ضئيلة للغاية أما عدد النساء اللائي يشغلن وظائف من فئة مد - ٢ فلم يزد عن العام الماضي . ومن ناحية أخرى فليست هناك امرأة واحدة تشغل منصب وكيل الأمين العام وهناك سيدة واحدة تشغل منصب أمين عام مساعد وسيتعين عليها ترك هذا المنصب في اذار/مارس ١٩٩٣ . وإذا ما أريد بلوغ هدف الـ ٣٥ في المائة من الآن وحتى عام ١٩٩٥ في الفئات العليا بالأمانة العامة فانه يجب التوصل في أسرع وقت ممكن الى معدل زيادة سنوي يبلغ حوالي ٧,٣ في المائة .

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

٤٥ - ومن الواضح أن تعيين نساء في الأمانة العامة من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا يرجع في نهاية الأمر الى مبادرة الدول الاعضاء التي يجب أن تقدم مرشحات للوظائف الشاغرة الواجب شغلها . ولكن المنظمة يجب أن تذهب الى أبعد من ذلك وتعمل على إزالة العقبات القائمة أمام تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة . ومن المؤسف أن نلاحظ كما قالت الخبيرة الاستشارية الكندية التي كلفت بوضع تقرير عن هذه المسألة ، إن عددا كبيرا من العقبات التي تم تحديدها عام ١٩٨٥ مازالت قائمة حتى الآن . ويتعين على الامين العام استخدام سلطاته لتطوير العقليات عن طريق اتخاذ تدابير لتوعية الموظفين بمشكلة المساواة بين الجنسين . وهناك شكل ضار بوجه خاص من أشكال التمييز القائم على أساس الجنس وهو المضايقات الجنسية التي تتعرض لها المرأة في العالم أجمع والتي يجب ازالتها تماما من الامم المتحدة ومن أمانتها العامة حيث أنها قد تضر في النهاية بصورتها . إن المنظمة يجب أن تنشئ سريعا آليات تفرض جزاءات على أي شخص يعمل في المنظمة في أي منصب كان يمارس المضايقات الجنسية ، كما يجب على الامين العام العمل على التوعية بهذه الآليات ف ياوسع نطاق ممكن .

٤٦ - إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب ببرنامج العمل الوارد في تقرير الامين العام الذي يركز بخاصة على تنسيق التعيين والترقيات ومسؤوليات رؤساء الادارات فيما يتعلق بتقديم التقارير عن أوجه التقدم المحرزة في بلوغ الاهداف المحددة وتطوير الوظائف . إن هذه الوفود تتوقع أيضا من الأمانة العامة مواصلة البرهنة على أن الامم المتحدة تضع مسألة تحسين مركز المرأة على رأس قائمة أولوياتها .

٤٧ - وقال إن الامين العام يجب أن يحرص أيضا على ألا تتم عملية اصلاح الامم المتحدة على حساب المرأة ، وإن كانت هذه هي الحالة الآن فيما يبدو . إن إنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة يتيح فرصة لمعالجة مشكلة التمثيل غير المنصف للجنسين في الأمانة العامة . إن الوفود الثلاثة تطالب المنظمة منذ عدة سنوات بأن تنشئ خارج نطاق مكتب تنظيم الموارد البشرية فريقا يعنى بتكافؤ الفرص في مجال العمل في الامم المتحدة يحصل على الوسائل اللازمة لمراقبة جميع القرارات الادارية التي تتخذ في مجال شؤون الموظفين . إن الامين العام ينبغي عليه انشاء مثل هذا الفريق الذي لم يشر اليه في تقريره .

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

٤٨ - وقال إن هذا التقرير يتضمن على أية حال بعض العناصر المشجعة مثل الزيادة الطفيفة في عدد النساء اللاتي تم تعيينهن أو ترقيتهن في الامانة العامة . بيد أنه مازال هناك أمام المنظمة الكثير الواجب عمله حتى تصبح مثالا يحتذى للمجتمع الدولي في كل ما يتعلق بحقوق المرأة . إن هذا المثال يجب أن يعطى على أعلى مستويات الامانة العامة . وعند ذلك فقط يصبح في الامكان بلوغ الاهداف التي حددتها الامانة العامة .

٤٩ - السيدة سوفارناتيمي (تايلند) : قالت إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعد مرحلة هامة في تشجيع المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة . وهذا هو السبب في أن وفدها يحث العديد من البلدان والتي لم تنضم بعد الى هذه الاتفاقية على أن تفعل ذلك . إن تايلند فيما يتعلق بها قد انضمت الى الاتفاقية عام ١٩٨٥ وإن كانت قد أعربت عن سبعة تحفظات ، سحبت منها الحكومة التايلندية في العام الماضي تحفظين يتعلق أحدهما بالفقرة ١ (ب) من المادة ٢ المتعلقة بالحق في تكافؤ الفرص في مجال العمل ويتعلق الثاني بالفقرة ٣ من المادة ١٥ التي تنص على أن توافق الدول الاطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقييد الاهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية . وقد قررت الحكومة التايلندية هذا العام سحب التحفظ الثالث المتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٩ المتعلقة بالحق في الجنسية . كما عدلت الحكومة القانون التايلندي الخاص بالجنسية بحيث يسمح للأطفال الذين يولدون للنساء التايلنديات بالحصول على جنسية البلد وفقا لمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء .

٥٠ - إن استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة مثلها في ذلك مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تهدف الى تحقيق تقدم المرأة على الصعيد الاجتماعي . وإن كان تنفيذ الاستراتيجيات لم يحرز فيما يبدو تقدما خلال السنوات الاخيرة وقد أوضح نظر لجنة المرأة عام ١٩٩٠ في تنفيذها أن هناك العديد من العقبات التي تواجه النهوض بالمرأة ومن ثم فان من الضروري إذا ما أريد بلوغ أهداف الاستراتيجية أن تضاعف جميع الاطراف المعنية من جهودها على جميع المستويات . وفي هذا الصدد فان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد عام ١٩٩٥ سيكون بمثابة فرصة لتحديد أوجه التقدم المحرزة ومساعدة المشتركين في وضع اطار عمل واضح ومحدد . إن تايلند على استعداد للاشتراك بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر

(السيدة سوفارناتيمي ، تايلند)

العالمي وكذلك في المؤتمر الحكومي الدولي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة في مجال التنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٤ في اندونيسيا .

٥١ - إن حكومة تايلند التي تتبين ضرورة ادماج المسائل المتعلقة بالمرأة في خطط التنمية الوطنية وقد أنشأت لجنة للشؤون النسائية اضطلعت بأعمالها بنشاط ملحوظ . فقد وضعت اللجنة خطة طويلة الأجل للنهوض بالمرأة . كما أدمجت مشاريع أنشطتها في الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . وفضلا عن ذلك فقد استفادت من اعلان الحكومة عام ١٩٩٢ سنة للمرأة التايلندية لتعيد النظر في العديد من القوانين والانظمة . كما نظمت اللجنة مؤخرا ، في اطار الحملة التي تضطلع بها والرامية الى اشراك المرأة في الحياة السياسية وتعزيز حقوقها في هذا المجال ، حلقة دراسية استغرقت ١٢ يوما ضمت ٨٠٠ امرأة من رؤساء الاقضية والقرى . ومن ناحية أخرى فان اللجنة تضع حاليا ترجمة للنشرات المرأة في العالم : ١٩٧٠ - ١٩٩٠ و المرأة : التحديات الواجب التصدي لها من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، وسوف تقوم بنشرها بين جميع النساء في البلد .

٥٢ - إن النهوض بالمرأة يدين بالكثير للأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات والهيئات الدولية . وفي هذا الصدد فان وفد تايلند يحرص على الاشادة بصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة الذي دافع دائما عن قضية المرأة وعن النهوض بدورها في البلدان النامية ، كما يحرص على الاشادة بكيانات أخرى مثل لجنة مركز المرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيسيف واليونسكو ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي والفاو التي تضطلع جاهدة بعمل متضافر للنهوض بالمرأة في اطار أنشطتها من أجل التعاون التقني .

٥٣ - السيد كاسوليدس (قبرص) : قال إن التمييز ضد المرأة ما زال منتشرا في جميع أنحاء العالم بما في ذلك أكثر البلدان تقدما من الناحية الاقتصادية . وحث جميع الدول التي لم تنضم بعد الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تفعل ذلك لأن هذه الاتفاقية تشكل صكا قانونيا ممتازا في هذا الصدد .

(السيد كاسوليدس ، قبرص)

٥٤ - وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن جهودا قد بذلت بالفعل لتنسيق أنشطة متابعة تطبيق الاتفاقية مع الانشطة المتعلقة بالصكوك الاخرى ذات الصلة بحقوق الانسان وهذا ما يسمح بتفادي الازدواجية والتداخل في هذا المجال . وقال إنه قد يكون من الافضل اعتماد اجراء موحد في مجال تقديم التقارير المتعلقة بتطبيق هذه الصكوك على المستوى الوطني لأن هذا من شأنه أن يسبط مهمة الدول الصغيرة التي تعاني من صعاب متزايدة في الاضطلاع بالتزاماتها التعاقدية .

٥٥ - وكما جاء في تقرير الأمين العام A/47/508 وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/١٩٩٣ فان حالة المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة مازالت تدعو الى القلق . إن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تضرب المثل وأن تضاعف من الجهود لتنفيذ القرارات ذات الصلة . إن وفد قبرص يعرب عن أسفه لأن تنظيم اجتماعات اعلامية للمجموعات الاقليمية الذي تقرر في العام الماضي لم يتخذ طابعا مؤسسيا بعد . إن مثل هذه الاجتماعات من شأنها أن تسمح بتوعية الرأي العام بهذه المسألة وتشجع التطبيق السريع للاحكام المتعلقة بالانصبة .

٥٦ - وفيما يتعلق باستراتيجيات نيروبي التطلعية فان وفد قبرص يشيد بتقرير الأمين العام A/37/377 وبخاصة بالجهود التي بذلت لايجاد حلول لمشاكل العنف الذي تعاني منه المرأة في جميع أشكاله وتعزيز المعونة المقدمة للنساء من ضحايا هذا العنف . إن وفد قبرص ينتظر بنفاد صبر تقرير الفريق العامل التابع للجنة مركز المرأة الذي يجب أن يتضمن مشروع اعلان بشأن ممارسة العنف ضد المرأة ، ويرجو أن يحظى هذا المشروع بموافقة اللجنة في دورتها المقبلة وبموافقة الجمعية العامة في دورتها لعام ١٩٩٣ .

٥٧ - وفيما يتعلق بالصكوك المتعلقة بحقوق المرأة فان قبرص لم تصدق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فحسب وإنما أيضا على مختلف الصكوك الدولية التي تتضمن أحكاما تتعلق بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة .

٥٨ - إن المعركة الدائرة من أجل حصول المرأة على نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل ومن أجل مشاركتها مشاركة تامة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات قد

(السيد كاسوليدس ، قبرص)

سجلت بعض أوجه التقدم خلال السنوات الماضية . إن هذا التقدم بطئ ولكنه منتظم ويرجع الى أن مسألة التمييز ضد المرأة قد أخذ في التصدي لها بصورة أكثر علنية والى أن جميع جوانبها تناقش حاليا مناقشة عامة . وفي هذا السياق فان قبرص تشيد بعقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة عام ١٩٩٥ . ويشير وفد قبرص في هذا الصدد الى أن الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر لا يجب أن تستغل للإعداد للمؤتمر نفسه فحسب ، وإنما أيضا لتشجيع تطبيق التدابير التي تم اعتمادها بالفعل ومواصلة تحديد مختلف جوانب التمييز ضد المرأة . ومن ناحية أخرى فانه يتعين تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٢ الذي طلب فيه المجلس من لجنة مركز المرأة أن تنشئ في دورتها السابعة والثلاثين فريقا عاملا مفتوح العضوية يكلف بالنظر في مساهمة اللجنة في المؤتمر العالمي . وفضلا عن ذلك فان الوفد القبرصي يرى أن نجاح المؤتمر يتوقف على المشاركة النشطة للمنظمات النسائية غير الحكومية في جميع المراحل التحضيرية وفي سير المؤتمر ، ويشيد بالتالي باتخاذ لجنة مركز المرأة لقرارها ٨/٣٦ الذي يوصي بمنح المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي امكانية المشاركة دون القيود في المؤتمر العالمي .

٥٩ - وقال إن بلده قد علق دائما ، لأسباب تاريخية ، أهمية كبرى على المساواة التامة بين الرجال والنساء . وذكر في هذا الصدد بأن جمهورية قبرص قد اكتسبت سريعا منذ انشائها عام ١٩٦٠ طابعا عصريا عن طريق تعبئة الكفاءات التي يتمتع بها الجميع وبأن النساء القبرصيات قد ضربن مثلا يحتذى في أثناء الأحداث المؤسفة التي أدت الى تقسيم البلد . وأشار بخاصة الى حالة النساء النازحات اللائي تمسكن بالترابط الأسري وعملن في الصناعة وفي الخدمات وفي الزراعة ونظمن مسيرات من أجل السلم على طول الخط الأخضر وبرهن بذلك على أن مستقبل قبرص كامن في المصالحة والتوفيق والتعايش السلمي بين الطائفتين القبرصيتين دون تدخل خارجي .

٦٠ - واختتم كلمته مذكّرا بأن لجنة مركز المرأة قد طلبت في قرارها ٨/٣٦ اعطاء الأولوية لحالة المرأة في الريف . إن قبرص قد نظمت عددا من الحلقات الدراسية والاجتماعات بشأن هذه المسألة . كما تم وضع نصوص تشريعية تتعلق بخاصة بالمساواة في الأجور بين الرجال والنساء وبالضمان الاجتماعي وبالمركز القانوني للأطفال الذين يولدون خارج اطار الزواج وبالرعاية التي يحصل عليها الأطفال الذين تعمل أمهاتهم خارج المنزل .

٦١ - السيد سو (جمهورية كوريا) : قال إن وفده يشيد بأن الدول الجديدة قد انضمت الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها جمهورية كوريا عام ١٩٨٤ . إن وفده يرجو أن تحظى المسائل المتعلقة بالمرأة بالاهتمام المطلوب في أثناء المؤتمر العالمي لحقوق الانسان وأن يصبح التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فرصة لتوعية الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالمسائل المتعلقة بالمرأة . وفي هذا الصدد فان وفد جمهورية كوريا يؤيد القرار الذي اتخذته لجنة مركز المرأة بادماج التحضير للمؤتمر في برنامج عملها العادي . وفضلا عن ذلك فانه يرجى أن تسهم المنظمات غير الحكومية في العمليات التحضيرية للمؤتمر لضمان نجاح محفل المنظمات غير الحكومية المقرر عقده في الوقت الذي سيعقد فيه المؤتمر . وقال إن وفده يرى أيضا أن تصبح فترة انعقاد الدورة السنوية للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ثلاثة أسابيع ، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/١٩٩٣ .

٦٢ - وقال إن التوصية العامة رقم ١٩ الواردة في تقرير اللجنة A/47/38 تسجل تقدما مشجعا لانها تتضمن قائمة مفصلة بالتدابير الواجب اتخاذها لمكافحة العنف ضد المرأة . ويُرجى أن تولي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين اهتماما خاصا لمشروع الإعلان المتعلق بالعنف ضد المرأة الذي يحدد بوضوح هذا النوع من العنف .

٦٣ - وقال إن بلده اتخذ مختلف التدابير لحماية المرأة كإنشاء مساكن للنساء اللائي يتعرضن للضرب أو إلزام المؤسسات التي تضم على الاقل مائة من العاملات على إنشاء خدمات استشارية لتلقي شكاوى النساء . لقد عملت الحكومة أيضا على إلغاء جميع الاحكام التي تتضمن تمييزا ضد المرأة ، من التشريع في جمهورية كوريا . وأُعيد النظر في المركز القانوني للمرأة المتزوجة وبوسع المرأة من الآن فصاعدا المطالبة بجزء من أملاك الاسرة يتناسب مع مساهمتها المالية في أعباء الاسرة . كما أن بوسعها الحصول على رعاية أطفالها على قدم المساواة مع زوجها . وكانت هذه الرعاية تُعهد تلقائيا في الماضي إلى الاب . وقد عززت أحكام القانون المساواة في العمل التي تضمن حق المرأة في العمل وتكفل حماية للنساء الحوامل . بيد أن المساواة القانونية لا تشكل سوى المرحلة الاولى من المساواة الفعلية كما أكد ذلك التقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ (A/47/377) . إن المرأة يجب أن تُحاط علما بحقوقها وبالهيئات التي بوسعها اللجوء إليها في حالة تعرضها للظلم . إن المنظمات النسائية بوسعها الاضطلاع بدور حاسم في هذا الصدد ، وبخاصة في المناطق الريفية وفي المناطق النائية .

(السيد سو ، جمهورية كوريا)

٦٤ - وقال إن وفد كوريا يعرب عن ارتياحه لأن مكافحة الفقر ودور المرأة في هذا الصدد سوف يشكلان أحد الموضوعات ذات الأولوية في الدورة القادمة للجنة مركز المرأة . وهذا هو السبب في أن حكومة جمهورية كوريا قد أيدت قراري اللجنة ٣/٣٦ و ٥/٣٦ . إن القرار الأول يؤكد أن الديمقراطية الفعلية لن تتحقق دون المشاركة التامة للنساء في جميع المجالات . أما القرار الثاني فإنه يدعو الحكومات إلى وضع برامج إنمائية تأخذ قدرات المرأة بصورة أكبر في الاعتبار .

٦٥ - إن الخطة الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية الخمسية لجمهورية كوريا تتضمن منذ عام ١٩٨٥ فصلا مكرسا للمرأة . وتركز الخطة الإنمائية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ على التعليم والعمل والمساعدات الاجتماعية . وهي تهدف إلى إلغاء التمييز الذي تتعرض له الفتيات في برامج التعليم وتطوير التدريب المهني للمرأة ، وبخاصة في مجال تقنيات الذروة ، وإنشاء حضانات جديدة للأطفال ، وكذلك خدمات لمساعدة المرأة . إن الجهود الوطنية لا تكفي وحدها ولذلك فإن وفد جمهورية كوريا يرحب بالعمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يعرّف بأوجه القلق التي تعاني منها المرأة وباحتياجاتها ويعمل جاهدا على الربط بين الحقيقة المحلية وبين السياسات العالمية بما يسمح للمرأة بإسماع أصواتهن في المحافل العالمية . وفي أيار/مايو من هذا العام اشترك المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في تنظيم اجتماع عمل في سيول تعلق أساسا بمساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي .

٦٦ - ويجب في داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة مواصلة بذل الجهود حتى يتم بلوغ هدف حصول النساء على ٣٥ في المائة من المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي من الآن وحتى عام ١٩٩٥ . كما يجب أيضا على الأمم المتحدة العمل على تطوير المواقف والقيم في المجتمع لأن هذه المواقف وهذه القيم هي التي كثيرا ما تشكل عقبات في سبيل الحد من أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء .

٦٧ - السيدة سيلفا (شيلي) : قالت إن بلدها قد وجه نشاطه منذ تصديقه عام ١٩٨٩ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لصالح النهوض بالمرأة على أساس المبادئ الواردة في الاتفاقية . ومن ثم فإن الحكومة الديمقراطية في شيلي قد أنشأت الدائرة الوطنية المعنية بالمرأة وعهدت إليها بالعمل على أخذ احتياجات المرأة في الاعتبار في السياسات والخطط الحكومية . وهذه الدائرة قد نفّذت مشاريع

(السيدة سيلفا ، شيلي)

وبرامج ترمي إلى تشجيع بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة كما نفّذت خططا لمساعدة المرأة ذات الدخل الضئيل ومنع العنف في الأسرة وتطوير التعليم وبخاصة في القطاعات الشعبية بغية الحد من تواترات حالات الحمل لدى المراهقات . وفضلا عن ذلك فإن الإدارة الوطنية المعنية بالمرأة قد أجرت تحليلات لسياسات الحكومة إزاء المرأة وبخاصة فيما يتعلق بالنظافة الصحية في العمل وبالمسكن والعمالة ، كما نشرت أيضا وثائق مكتوبة وبرامج مرئية مسموعة تهدف إلى توعية السكان بمشاكل المرأة . وفي المجال القانوني تم اقتراح إصلاحات فيما يتعلق بقانون العمل والقانون المدني والجنائي . وفضلا عن ذلك فقد أنشئ مركز إعلان وتوعية بحقوق المرأة بغية مساعدتها على تفهم حقوقها التي يعترف لها بها القانون .

٦٨ - وعلى الرغم من أن شيلي تعمل جاهدة على القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة فإن هناك العديد من العقبات التي ما زالت قائمة . وينبغي للتغلب عليها اتخاذ تدابير تشجع تكافؤ الفرص . وقد تم اتخاذ تدابير على الصعيد القانوني لكفالة مساواة المرأة أمام القانون . وإن كان التمييز ضدها ما زال قائما . إن هذه الحالة تحمل شيلي على الموافقة موافقة تامة على المبادئ الواردة في تقرير الأمين العام الذي نظرت فيه لجنة مركز المرأة في دورتها السادسة والثلاثين فيما يتعلق بمشروعية اتخاذ تدابير خاصة لصالح المرأة بغية القضاء على جميع أشكال التمييز القانونية والفعلية التي تعاني منها وفقا لما جاء أيضا في المادة ٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وفي هذا السياق فإن من الضروري إنشاء آليات للإعلام بحقوق المرأة والتوعية بهذه الحقوق وتنظيم حملات إعلامية توضح المفاهيم الاولية للقانون .

٦٩ - ويرى وفد شيلي أن التوصيات والاستنتاجات التي أعربت عنها لجنة مركز المرأة التي عهد إليها بمهمة مراقبة تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة تعد وثيقة أساسية حيث أنها تقترح تدابير يتعين على الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك هيئات الأمم المتحدة اتخاذها .

٧٠ - ووفقا لهذه التوصيات فإن شيلي تلتزم بالإسراع بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية . ومن ثم ، فإن من الضروري فيما يتعلق بالمساواة القضاء على التمييز القانوني والفعلي ضد المرأة وزيادة عدد النساء اللائي يشغلن وظائف قيادية . وفيما

(السيدة سيلفا ، شيلي)

يتعلق بالتنمية فإن شيلي تتبين أن النهوض بالمرأة والتنمية يسيران جنبا إلى جنب وأن من الضروري بالتالي تعزيز مشاركة المرأة في التنمية عن طريق إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للنساء اللائي يعشن في الفقر المدقع . وفيما يتعلق بالسلم فإن شيلي على يقين بأن المرأة مثلها في ذلك مثل الرجل يجب أن تسهم في عملية السلم وهو ما يتطلب مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنازعات سواء كانت دولية أو إقليمية أو وطنية .

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

تقديم مشروع القرار *A/C.3/47/L.19

٧١ - السيد فيرّارين (إيطاليا) : قدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (*A/C.3/47/L.19) باسم البلدان التي وردت أسماؤها في الوثيقة والتي انضمت إليها أوروغواي وبنما وجزر البهاما وبيلاروس وتريينيداد وتوباغو وكرواتيا وهنغاريا .

٧٢ - وقال إن الاجتماع الوزاري المعقود في فرساي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قد أدى إلى وضع مشروع برنامج للأمم المتحدة يتسم بالفعالية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وافقت عليه الجمعية العامة فورا في قرارها ١٥٢/٤٦ . إن مشروع القرار *A/C.3/47/L.19 يهدف أولا إلى ترسيخ المكاسب : إن اللجنة الحكومية الدولية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية قد توصلت في اجتماعها الأول إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المختلفة المعروضة عليها كما توصلت إلى تحديد أساس يسمح لها بتوجيه أنشطتها المقبلة . كما يتعين على هذه اللجنة وفقا لما جاء في الفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ وفي قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ أن تدعم عملية تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة . إن الأمين العام قد أشار فضلا عن ذلك في تقريره (A/47/399 ، الفقرات ٧٦ إلى ٧٩) إلى أن من الملحّ أن يحصل برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على قدرة مؤسسية معززة ، والفقرات ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المشروع تؤكد هذه الضرورة . إن مشروع القرار يعدّ في أساسه نصا للمتابعة ويرجو مقدموه أن يتم اعتماده بتوافق الآراء .

رفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة